Journal Of the Iraqia University (73-10) August (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

توظيف النفقات العامة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

المدرس المساعد حسام الدين محمد فاروق
الجامعة العراقية/ كلية التربية

Using public expenditures to achieve sustainable agricultural development

Husam ALdeen Mohmmed Farooq
Hussameldeen.m.faruk@aliraqia.edu.iq

الملخص

يعتبر القطاع الزراعي احد القطاعات الاقتصادية المهمة لجميع دول العالم بما فيه العراق حيث يواجه الكثير من المعوقات التي تحد من مسار التنمية الزراعية المستدامة ويأتي في مقدمتها ضعف توظيف النفقات العامة . يهدف هذا البحث عن مدى فاعلية النفقات العامة في دعم ذلك القطاع ومعالجة الخلل في توزيع الموارد المالية لتحقيق التنمية الزراعية وتطويرها وخاصة النفقات الاستثمارية كونها المصدر الاساسي في تمويل البرامج التنموية والمشاريع الحيوية التي تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية وتحسين المنتوجات الزراعية وتنويعها ولسد حاجات افراد المجتمع والحد من المنتجات المستوردة وامكانية منافستها من خلال استخدام الاساليب الزراعية الحديثة وتفعيل التعريفة الكمركية ,فضلا عن دعم المزارع من قبل الدولة من خلال منح القروض الزراعية وتوفير الاسمدة والبذور لمواكبة المنتوجات المستوردة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ,كما ان التشريعات الزراعية دور كبير في استصلاح الاراضي الزراعية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية فيها لذا لابد من اعادة النظر بتلك التشريعات وتحديثها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي.

Abstract:

The agricultural sector is considered one of the most important economic sectors in all countries of the world, including Iraq, as it faces many obstacles that limit the path of sustainable agricultural development, foremost among which is the weak allocation of public expenditures. This research aims to examine the effectiveness of public expenditures in supporting this sector and addressing the imbalance in the distribution of financial resources to achieve and enhance agricultural development The agricultural sector is considered one of the most important economic sectors in all countries of the world, including Iraq, as it faces many obstacles that limit the path of sustainable agricultural development, foremost among which is the weak allocation of public expenditures. This research aims to examine the effectiveness of public expenditures in supporting this sector and address the imbalance in the distribution of financial resources to achieve and enhance agricultural development.

المقدمة(introduction):

تعتبر النفقات العامة هي الاداة الفعالة بيد الدولة لتتمكن من القيام بوظيفتها التنموية في جميع القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص فالتوظيف الجيد للتلك الادوات تعتبر من الأولويات لبلوغ الاهداف المطلوبة وفق اساليب واتجاهات حديثة ومتقدمة فعند الاهتمام بالجانب الفني للنفقات العامة وكيفية توزيعها في اطار قانوني سليم يساهم بدرجة كبيرة في تنويع الاقتصادي لجميع القطاعات مما يحقق ايرادات متنوعة وكبيرة تساهم في تمويل الموازنة العامة لسد تلك النفقات ف اما الدول المعتمدة بشكل رئيسي على الايرادات النفطية لسد نفقات المالية ومنها العراق فعليها ان تتجه لاتباع استراتيجية معينة تهدف لتنويع الاقتصادي من خلال تنمية قدراتها الذاتية لتطوير ورفع مستوى النمو الزراعي وخاصة ماتملكه من ايرادات نفطية تستخدمها كاداة مرنه باتجاه تنمية وتسخير ذلك القطاع سعيا وراه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ولتقليل عبء النفقات على المواد الغذائية والاولية المستوردة التي تستقطع جزء كبير من ميزانيتها فضلا عما يلحقه من تداعيات للتبعية في الخارج,لذا لابد ان يندرج القطاع الزراعي ضمن سياسة التنويع القطاعات الأخرى لما يوفر من غذاء أساسي لسكان ومواد اولية

للصناعات المحلية إضافة لمحاربة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة في القطاع الزراعي مما يسهم في خلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنوع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على قطاع واحد.

موضوع البحث: نبين في البحث اهمية النفقات العامة ودورها في كيفية تمويل المشاريع الزراعية من اجل زيادة الانتاج وتحسين المستوى المعاشي للافراد وبنفس الوقت حماية البيئة والموارد الطبيعية وعدم استنزافها .

اهمية البحث: يبرز في كيفية توظيف النفقات العامة من اجل دعم القطاع الزراعي والنهوض بالواقع الاقتصادي وبنفس الوقت حماية البيئة وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

اهداف البحث: يهدف الباحث الى بيان مدى فاعلية النفقات العامة لدعم القطاع الزراعي وتطويره وكيفية توظيفه لتطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

فرضية البحث: استند الباحث في بحثه الى فرضية كيفية توظيف النفقة العامة في تنمية القطاع الزراعي من اجل النهوض باقتصاد تنموي متكامل.

اشكالية البحث: إن مشكلة البحث تكمن من الرغم من تخصيص الدولة لنفقات العامة لدعم القطاع الزراعي وتطويره الا ان هذا التوظيف انعكس سلبا ولم يحقق التنمية الزراعية المستدامة بل أدى إلى استنزاف المواد الطبيعية وانجراف التربة والتصحر وذلك لسوء توزيع الموارد المالية فمن هنا نبدأ بتساؤل :

-كيفية توظيف النفقات العامة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

- ما هي المعوقات التي تحد من مسار التنمية الزراعية.

منهجية البحث: من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى مطلبين الأول تناول تعريف النفقات العامة والتنمية المستدامة اما المطلب الثاني خصص للمعوقات تطبيق التنمية في العراق والحلول الناجعة منه.

خطة البحث: قسم البحث الى مطلبين المطلب الاول

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقراطي للتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يأمل الباحث ان يأخذ بها من قبل أصحاب القرار من اجل تحقيق اهداف التنمية الزراعية المستدامة

هدف البحث: توزيع البحث: سنوزع بحثنا على مطلبين وكل مطلب قسم الى فرعين عنوان المطلب الاول الاطار النظري للعلاقة بين النفقات العامة والتنمية الزراعية المستدامة اما المطلب الثاني فعنوانه واقع التنمية الزراعية في العراق .

المطلب الاول الاطار النظري للعلاقة بين النفقات العامة والتنمية الزراعية المستدامة

The theoretical framework for the relationship between public expenditures and sustainable agricultural development

ان النفقات العامة هي الأساس الذي تقوم الدولة من خلاله إشباع حاجات افراد في المجتمع وعن طريق ذلك الاشباع تستطيع الدولة ان تحقق أهدافها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذا قسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الاول مفهوم النفقات العامة وماهي اهدافها, اما الفرع الثاني بيان مفهوم التنمية الزراعية المستدامة.

الفرع الأول مفهوم النفقات العامة

The concept of overhead expenses

بعد ان اطلع الباحث على اغلب التشريعات المالية في العراق ليجد تعريف للنفقات العامة الا انه لم يجد تعريف محدد المضمون للنفقات العامة حيث اقتصر جهود المشرع العراقي على تنظيم أبواب صرف النفقات العامة والية المناقلة بين ابوابها وطرق زيادتها وأيضا ورد تقسيمات النفقات العامة في قانون الإدارة المالية الاتحادية (رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٥٥٠) في ٥/٨/ ٢٠١٩) وقسمها المشرع الى نفقات جارية ونفقات استثمارية ونفقات رأسمالية وعرف كل منها بشكل واضح ,يرى الباحث قد أحسن المشرع العراقي عند عزوفه في تعريف النفقات العامة كون انه ليس مكلف لبيان مصطلحات تشريعية بل مهمته وضع النصوص القانونية المبنية على الإحكام العامة التي تسهل عمل السلطة التنفيذية, فلا يستطيع المشرع بوضع تعريف شامل وجامع للنفقات العامة كون ان التعريف يحتاج الى تنبئ مسبق لما يستجد من تطورات وتنوع كافة المجالات السياسية والمالية مما يجعل ذلك التعريف يصبح جامد وغير مرن فعند التعديل يحتاج الى نص تشريعي ليواكب ذلك التطور (احمد هادي عبد الواحد ,دور النفقات العامة في التوزيع,مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية , لسنة ٢٠٢٠ ,

ص١٨٢) مما فتح باب الاجتهاد للفقهاء للوصول إلى تعريف النفقات العامة فعلى الرغم من الاختلاف في الصياغة والمبنى إلا أنهم متفقين بالمضمون والمعنى فمنهم من عرف النفقات العامة بأنها "مبلغ نقدي من المال يخرج من خزانة الدولة لتحقيق منفعة عامة وإشباعا لحاجة عامة"(ايمن سليمان خليل, دور الايرادات العامة والنفقات في تحقيق النمو الاقتصادي , مجلة العلوم الادارية والاقتصادية,صـ٣١)كما عرفها الفقه المالي بأنها " مبلغ من النقد يدفعه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام أو مبلغ من المال يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة"(شراك زبير , النفقات العمومية , مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية ,سنة ٢٠٢١, الصفحات ١٨٧-١٩٥) كما عرفها الفقه القانوني بانها " ما يقرر المشرع تخصيصه من الأموال العامة للصرف على مجالات محددة اذا ما تحقق احد مصادر الالتزام "(احمد حسين خلف الدخيل, المالية العامة في المنظور القانوني,٢٠١٣) ويمكننا ان نعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال تنفقها الدولة وفقا لإيراداتها التي تحصل لغرض إشباع حاجات المجتمع ,ومن خلال التعريف نجد إن للنفقات العامة أهداف وهي:

أولا: النفقات عامة تقدم خدمة حيث ان الهدف من النفقات العامة هو تقديم خدمة لعدد ممكن من افراد المجتمع وليس لفئة محددة او جماعة معينة فالغاية من النفقة العامة هو اشباع حاجات عامة لا خاصة مثل الصحة والتعليم وذلك لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة (زهير الحسني ,توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ لتحقيق التنمية المستدامة في العراق , سنة ,٢٠٢٠,صـ٧)

ثانيا: الاقتصاد عند الإنفاق ويقصد به هو "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الممكن الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى حد ممكن" (هاجر جيلالي خالدية وغاشي هاجر , فعالية السياسة المالية في النفقات العامة , دراسة حالة في الجزائر ٢٠١٠-٢٠١٥, رسالة ماجستير,الجزائر, سنة ٢٠١٦), فان الاقتصاد في الانفاق هو احد اليات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة للحصول على الإيرادات الممكنة باقل قدر ممكن من النفقات من خلال تحديد أولويات النفقات بحسب الأهمية للخدمات التي يراد تقديمها مما يعزز القدرات الوطنية ويحقق الاكتفاء الذاتي من خلال توزيع النفقات دون اسراف وتبذير لتحقيق اهم الأهداف والأكثر نفعا لتحقيق التنمية الاقتصادية(هاجر جيلا ل خالديه وغاشي هاجر, مصدر سابق), وهذا ما أكده قانون الإدارة المالية الاتحادية (رقم (٦) في سنة ٢٠١٩المعدل في المادة (٤/اولا)).

الفرع الثاني مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

The concept of sustainable agricultural development

قبل الخوض بمفهوم التنمية الزراعية المستدامة فان من الأهمية بتعرف أولا على مفهوم التنمية المستدامة حتى نتمكن من وضع تصور أفضل للتنمية الزراعية المستدامة بمنظور يتلائم مع واقع القطاع الزراعي في العراق , فمفهوم التنمية المستدامة تعني " الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر او التلكؤ في استعمال الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مع الصيانة المستمرة وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف انماطها ان كانت معاشية – صحية –تعليمية –ترفيهية ام ثقافية وكل ذلك سعيا وراء طمأنه المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات المسؤولة وفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة المقبولة اجتماعياً"(مجيد ملوك السامرائي ,الجغرافية وافات التنمية المستدامة ,الطبعة ٢٠١٦, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان الاردن ,٢٠١٦),اما منظمة الفاو(food and Agriculture Organization) (https://ar.wikipedia.org/wiki) المختصة بالأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد عرفت التنمية المستدامة بانها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والاشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية , على ان تحمي مثل هذه التنمية في قطاع (الزراعة والغابات والمصادر السمكية الأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية)مع كونها لا تضر بيئياً وملائمة تقنياً ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعياً(بايزيد علي , التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها حالة مؤشر الاداء البيئي العالمي,٢٠٢٢)وهنا لاحظ الباحث انحياز المنظمة في تعريفها للتنمية المستدامة بالمواضيع ذات الصلة بالزراعة والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها كون ان القطاع الزراعي من اهم القطاعات الذي يحقق انتعاش اقتصادي للدولة والتغلب على النواحي السلبية مما يحسن من المستوى المعاشي والاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع , وهذا ما يؤكد ان التنمية المستدامة جزء لا يتجزء من التنمية الزراعية المستدامة وقد وردت تعاريف عديدة تبين مفهوم التنمية الزراعية المستدامة ومن منها المنظمة العربية عرفت التنمية الزراعية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية مما يضمن تحقيق واشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة "(امين اسماعيل بركة ,محمد نور عبود, التنمية الزراعية المستدامة في البيئات الجافة , دراسة تطبيقية على اقليم البطحاء تشاد,مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية,سنة ٢٠٢١), وأخرون عرف التنمية الزراعية المستدامة بانها "التنمية

ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة"(سفيان جنان , دور السياسة الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري , سنة ٢٠١٦), اما دور التشريعات العراقية في تنظيم النشاط الزراعي , فقد صدر أول قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨ (رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨) ولغاية أخر قانون(رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ المنشور في الوقائع العراقية رقم (١٨٨٤) بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠المعدل بموجب القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٦ المنشور في الوقائع العراقية رقم (٣٠٨٢) بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧) اهتمت تلك القوانين بالبيئة الزراعية من خلال كيفية حماية واستخدام الموارد الطبيعية مع ضمان ديمومتها للأجيال القادمة , وبعد الاطلاع على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة فيمكن ان نعرف التنمية الزراعية المستدامة هي الإدارة الناجحة في استخدام برامج وسياسات اقتصادية تعمل على النهوض بالقطاع الزراعي من خلال استخدام الأمثل للموارد الزراعية بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل القومي ممن يسهم في رفع المستوى المعاشي للأفراد المجتمع , اما الخطوات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة , فان القطاع الزراعي يعد أحد القطاعات الاقتصادية المهمة كونها تمتاز من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية الكاملة والشاملة ليس فقط في هذا القطاع بحسب وانما على مستوى اقتصاد الدولة خاصة اذا تم توظيف واستغلال تلك الموارد عن طريق برنامج وتخطيط اقتصادي استراتيجي متكامل لتحقيق تلك التنمية لذا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة لابد من خطوات يجب اتباعها وهي:

اولا: الموارد الطبيعية من خلال صيانتها عن طريق استخدام التقنيات الحديثة المتطورة للزراعة واستخدام مصدات الرياح لحمايتها من التعرية واستخدام أساليب حديثة للري والأسمدة العضوية وهذا ما يساعد الزراعة على تحسين التربة (هالة حمزة عزيز , التنمية الزراعية المستدامة واثرها في تحقيق الامن الغذائي,تجارب دول عربية مختارة منها اشارة للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠), رسالة ماجستير ' سنة ٢٠٢٢) وإصلاحها وتخزين الكربون مما يعزز قدرة المحاصيل على مواجهة الظروف المناخية القاسية وبنفس الوقت يساعد على تخفيف من اثار تغيير المناخ ويوفر مصادر الغذاء والحياة ويحقق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع(ابتسام علي حسين , معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحلول والمعالجات, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية. سنة ٢٠١٧).

١. **ثانياً: سياسة الدولة وتطبق القوانين الخاضعة لها** : ان سياسة الدولة هي احدى الخطوات التي تساعد على تحقيق التنمية الزراعية من خلال الحد من الزحف العمراني بالقرب من الأراضي الزراعية(شهباء احمد علي, دور الزحف العمراني على استعمالات الاراضي الزراعية المحيطة بمدينة بغداد ,مجلة الهندسية والتنمية , ٢٠١٤) و يمثل قانون الدولة قمة التنظيم الاجتماعي لسلوك الافراد من خلال تحديده ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه وبالإضافة الى يحدد القانون العقوبة المناسبة في حالة اخلال الفرد بواجبه وهذا قد اكدت المواثيق الدولية من خلال حثها على الحماية الزراعية وكيفية المحافظة على عناصر البيئة والحث على تنمية القطاع الزراعي فقد تضمن الميثاق العالمي للأراضي عام ١٩٨١ على "مبادئ وتوصيات شملت رصد استخدام الأراضي الزراعية وحمايتها وتحسينها واستصلاحها والتي طبقت خلال تشريعات دولية واتفاقيات اقليمية" (عبد العظيم حمدان ,الحماية الجنائية للاراضي الزراعية من التصحر,مجلة الجامعة العراقية , ٢٠٠٢) اما مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة فقد اكد على الحماية البيئية من خلال ما نص على "بناء الهياكل الأساسية الريفية وتنوع الاقتصاد وتحسين النقل وسبل وصول فقراء الريف الى الأسواق والى المعلومات عن الأسواق والائتمان من اجل دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية" (جوها تسبرغ جنوب افريقيا,مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة , سنة ٢٠٠٢), اما في العراق فعالج المشرع العراقي الكثير من المعوقات الزراعية ومن بينها الدستور العراقي لسنة٢٠٠٥في المادة (٢٥) وكذلك فرض المشرع الجزاءات بوجه المخالف بهدف تحقيق متطلبات التنمية الزراعية(انظر الى المادتين(٤٧٩/أ)و(٤٨٠) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩) وكذلك شرع الكثير من القوانين لتحديد المعوقات الزراعية ومعالجتها ومنها قانون الإصلاح الزراعي (رقم١١٧ لسنة ١٩٧٠) وقانون الغابات والمشاجر (رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٤٢ في ٢٠٠٩/١/٥)وقانون حماية وتحسين البيئة العراقية(رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٤٢ في ٢٠٠٩/١/٥)) وقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية(رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢).

ثالثا: **الانفاق الاستثماري الزراعي** هو" كل انفاق يستهدف تكوين اصول ثابتة او وزيادة مورد من الموارد المتاحة للزراعة "(صباح نعمة علي, دعاء علي عبد الحسين, متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , بحث مستل من رسالة الماجستير,٢٠١٨) فعند توظيف الأموال النقدية لزيادة وتطوير المشاريع الزراعية سواء كانت حيوانية نباتية بهدف

تحقيق اعلى الإيرادات وتوفير السلع المحلية لدولة دون اللجوء الى الاستيراد لسد حاجات المجتمع مما يحقق الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (اكد سعدون بشر, راجا توما ارمتش,الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠, مجلة دراسات محاسبية ومالية ,٢٠٢٤) فالانفاق الزراعي يكون على نوعين هما اما انفاق عام او انفاق خاص فالأنفاق العام وهو ما تنفقه الدولة من أموال تجاه إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة والبنى التحتية افي القطاع الزراعي وتطويره من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج لتحسين أنواع الأصناف النباتية وسلالات الإنتاج الحيواني وأيضا لتطوير القدرات البشرية(مزوري الطيب, اثر الاستثمار في مشاريع البنى التحتية على الناتج المحلي الاجمالي والبطالة دولة الامارات العربية نموذجاً, مجلة دفاتر اقتصادية , دولة الجزائر,سنة ٢٠١٩) فان الهدف مثل تلك المشاريع هو تحقيق النفع العام بالدرجة الأولى اما الأرباح فتحصل عليها على المدى البعيد كون ان مثل هذه المشاريع تحتاج الى أموال ضخمة تقع على عاتق الدولة كون ان القطاع الخاص لا يمكن ان يقوم بها لذا تتجه اغلب الدول النامية الأقل نموا الى اللجوء الى المنظمات الدولية او الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتنفي مثل تلك المشاريع , اما الانفاق الخاص وهي الأموال التي تنفقها الشركات او الشركات الزراعية ويكون هدفها الربح بدرجة الأساس حيث تتركز هذه النفقات على المشاريع الصغيرة التي تحقق عوائد وارباح على المدى القصير (اكد سعدون بشر, راجا توما ارمتش,الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠, مجلة دراسات محاسبية ومالية ,٢٠٢٤, مصدر سابق).

المطلب الثاني واقع التنمية الزراعية في العراق

The reality of agricultural development in Iraq

يمتلك العراق معظم مقومات الانتاج الزراعي من اراضي صالحة للزراعة وموارد مائية وايدي عاملة بالاضافة الى روؤس الاموال الا انه مايزا ل يعاني من مشكلة انخفاض الانتاج الزراعي وعدم قدرته على تلبية حاجات افراد المجتمع نتيجة للظروف والعوامل التي عكست اثارها السلبية على ذلك القطاع لذا قسمنا المطلب الى فرعين الاول تحديد المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة اما الفرع الثاني وضع الحل ول المناسبة لمعالجة المعوقات وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

الفرع الأول المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

Obstacles to achieving sustainable agricultural development

ان مواجهة العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون الوصول الى الاهداف المنشودة اليها مما يؤدي الى ضعف كفاءة الانتاج الزراعي واستنزاف الموارد الطبيعية , لذا ان فهم هذه المعوقات وتحليل اسبابها يعد خطوة اساسية لصياغة سياسات فعالة تساهم في تعزيز استدامة الز راعة وتحقيق تنمية زراعية مستدامة , لذا من اهم المعوقات هي:

أولا: واقع التشريعات الزراعية لدعم القطاع الزراعي بعد سقوط النظام البائد في العراق سنة ٢٠٠٣ قامت سلطة الائتلاف الموقتة إدارة العرا ق باعتماد سياسات اقتصادية اثرت بشكل مباشرعلى جميع القطاعات وخصوصا القطاع الزراعي حيث طرأت على القوانين الكمركية التي كان ت نافذة آنذاك بعض التغيرات نتيجة اختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها فتم إيقاف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١ ٩٥٥ وقانون الكمارك رقم (٢٣) سنة ١٩٨٤ ليحل محلها قرارين سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ الخاص سياسة التجارة ا لعامة اما القرار الثاني رقم (٣٨)لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالاستثمار الاجنبي الذي نص على(فرض الضريبة لغرض إعادة اعمار وبناء العراق و دعم جهوده بنسبة (٥٪) على البضائع المستوردة الخاضعة للرسم الكمركي فقد جاء هذا الامر نتيجة مرحلة انتقالية مؤقتة وليس كسياسة كم ركية تستمر لسنوات عديدة وان العمل بهذا القرار يستمر لمدة سنتين فقط)(سونيا آرزروني وارتان, الدورالاقتصادي للضرائب الكمركية ف يالعراق, مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية , سنة ٢٠١٥) إضافة الى فتح الاستيراد على جميع البضائع المستوردة دون قيد او شرط وتعطيل مؤسسات القطاع العام بحجة عدم توفر العناصر اللازمة لتشغيلها إضافة الى اتاحة الفرصة امام الاستثمار الأجنبي دون قيد او شرط بموجب قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ (احمد عمر الراوي, مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة, مجلة العراقية للعل وم الاقتصادية, سنة ٢٠٠٧), فبعد تحول الحكم من حكومة انتقالية الى حكومة منتخبة من قبل الشعب لم يتم التغيير على ما وضعته سلطة الائتلاف المؤقتة من تعديلات على النظام الضريبي (مناهل مصطفى عبد الحميد, حازم صطبان حسن, دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفائته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ,مجلة دجلة , سنة ٢٠٢٤) على الرغم ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ اكد على الإصلا ح الاقتصادي في المادة ٢٥ من جاء فيه (ان تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل م

وارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) فمن هنا جاء دور السلطة التشريعية في تفعيل القوانين الضريبية بشكل عام والكمركية بشكل خاص وتحديد سياسة الدولة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية وحماية المنتوجات الوطنية من التدفقات الغير المنضبطة للسلع والمنافسة الغير مشروعة فاصدر قانون التعريفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ لحماية ودعم المنتج الوطني الا انه لم يرى النور الا بعد مرور خمسة سنوات بحجة عدم وجود تنسيق بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية إضافة الى وجود الاختلافات في الرؤى والمو اقف في القضايا الاقتصادية وهذا ما تسبب بتوليد تأثيرات سلبية كبيرة على المشاريع الإنتاجية المحلية وتفشي الفساد الإداري والمالي في ظل تغيب القانون أدى اغراق الأسواق العراقية بانواع الخضر والفواكه من مناشيء ذات تكلفة منخفضة مقارنة بالسلع والمنتوجات المحلية واصبح ا لفلاح العراقي غير قادر على منافستها في ظل اطار الدعم الذي اصبح من نصيب القطاع التجاري الاستيرادي على حساب التنمية وتطوير المشاريع الإنتاجية المحلية مما اضطر المنتجين الفلاحين الى العزوف عن مهنة الزراعة وترك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مما تسبب بمرور الوقت الى تدهورها على الرغم من صدور قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١)لسنة ٢٠١٠ (انظر الى المادة (١/تاس عا) من الفصل الأول من قانون حماية المنتوجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤١٤٧ في ٣/١٠ /٢٠١٠ يطبق هذا القانون على الزيادة غير المبررة في الواردات واستيراد منتجات الى العراق بكميات متزايدة غير عراقية او غير مدعومة سو اء اكان هذا التزايد بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة او نسبياً مقارنة بالإنتاج المحلي والتي تسبب في احداث ضرر جسيم بالمنتجات).

ثانيا: ضعف التمويل والاستثمار الزراعي: يعد احد المعوقات الاساسية التي يعاني منها القطاع الزراعي ممايعترض توظيف النفقات في تحق يق التنمية والتطور الزراعي اذ تعاني الكثير من الدول وخاصة الدول النامية منها العراق من محدودية الموارد المالية المخصصة لذلك القطاع ضمن حدود موازنة الدولة مما ينعكس سلبا على قدرة الحكومات من تنفيذ المشاريع التنموية طويلة الامد في تحقيق هذا القطاع (تحسين هاد ي رميض, مشكلات الانتاج الزراعي وطرائق مصالحها لتحقيق التنمية الزراعية في محافظة ديالى, مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ,٢٠٢٣,صـ٣٠)وكذلك ضعف الاستثمار ات الحكومية بشكل عام واهمال ذلك القطاع وهذا ماعكس على مواكبة المنتجات المحلية للمنتجات ا لمستوردة ومنافستها مما ادى الى تراجعها بالاضافة الى غياب الحوافز الحكومية وضعف الامكانات المالية لدى اصحاب الانشطة الزراعية سا عد على تدهور القطاع الزراعي في العراق وتحولها الى ارض قاحلة غيرمنتجة (نور مزهر حمدي واخرون,تحليل اقتصادي لاثر الاقراض الزرا عي الحكومي والمبادرة الزراعية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠٢٠) مجلة الانبار للعلوم الزراعية ,٢٠٢٤,صـ٦٧٧)

ثالثاً:الزحف العمراني العشوائي: يعد الزحف العمراني من ابرز التحديات التي تواجه الاراضي الزراعية اذ يؤدي الى تقليص مساحتها بشكل ك بير ويؤثر سلبا في انتاجيتها حيث الامتداد العمراني غالبا مايتوسع على حساب الاراضي الزراعية ممايسفر عن فقدان مساحات شاسعة من ه ذه الاراضي (ماجد صبار عطيوي الجابري واخرون, الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ,٢٠٢٥,ص١٦٣١) على الرغم من اصدار اك ثر من قانون لحماية الاراضي الزراعية منها قانون حماية وتنمية الإنتاج الزراعي (رقم ٧١ لسنة ١٩٧٨) وقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٦ لسنة ٢٠١٧) بالإضافة إلى التشجيع على استثمار الأراضي الزراعية من خلال منح القروض الزراعية للمزارعين بدون الفوائد بموجب قانون ا عفاء المزارعين والفلاحين المقترضين من فوائد القروض السابقة المترتبة بذمتهم رقم (٤٩) لسنة٢٠١٢(المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٤٢ بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١) من اجل دعم الفلاح والمزارعين لتحسين الاراضي الزراعية ,الا انه لايزال تعاني الاراضي الزراعية من التصحر والانجراف واستنزافها بتحويلها الى اراضي سكنية وتجارية , وهذا ما اكدته الدراسات بانخفاض مساحة الغطاء النباتي بنسبة (-٢٨٪) بالمقابل اخذت المناطق الحضرية بالزيادة بنسبة (١٦٩٪) اما الاراضي الصالحة للزراعة المشمولة بالتصحر بلغت بنسبة (٢٤٪) خلاعامي (٢٠٠٢-٢٠٢٣) (سحر محمد عبد محمد واخرون , التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة تجريف الاراضي الزراعية في محافظة بابل واثارها البيئية , صـ٧١٥, مجلة القادسية للعلوم الانسانية, سنة ٢٠٢٤).

الفرع الثاني الحلول لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

Solutions for achieving sustainable agricultural development

تشكل النفقات العامة المحور الاساسي لبناء النشاط المالي للدولة فهي اداة لتنفيذ الدولة سياستها وبرنامجها الاقتصادي بهدف رفع مستوى الن مو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي , لذا لابد من وضع حلول لتلك المعوقات التي تحد من فعالية توظيف النفقات العامة في تحقق التنمية الزرا عية وتطوير ذلك القطاع لذا نقترح مجموعة من الحلول التي تسعى لتحقيق التنمية الزراعية وهي:

اولا: السياسية التسويقية يعد تفعيل دور الدولة من خلال وزارة الزراعة في دعم العمليات الزراعية ومتابعتها من خلال وضع اجراءات وقوان ين لكل مرحلة من مراحل النظام التسويقي الزراعي للوصول الى زيادة الكفاءة التسويقية بشكل مستدام , اذ تساهم في تبني خطوة فعالة باتجاه تطوير اليات التسويق الزراعي من خلال تشجيع (كامل كاظم بشير واخرون , واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية الم ستدامة في العراق , ٢٠١٩, مجلة الادراية والاقتصاد,صـ٣٣٤) بالاضافة الى الاتجاه الى تحسين اساليب التعبئة والتغليف للسلع من خلال تو في المعلومات التسويقية للمنتجين بادخالهم في دورات تدريبية وتقديم الارشادات الزراعية مما يمكن المزارع وخاصة الصغار منهم (المبتدئين م ن الدخول الى الاسواق المحلية والمنافسة) وان السياسة التسويقية لاتساهم فقط بتوفير المنتجات الغذائية فقط بل تقوم بتصريف الفائض منها م ن خلال تشغيل المصانع واستخدام اليات حديثة تعمل على تعزيز الامن الغذائي (طالب حسين فارس واخرون , السياسات الزراعية في الاقت صاد العراقي التحديات وسبل المواجهة ,صـ١٩)) وتحسين نوعية الانتاج وجودته مما يجعل الزراعة قطاعا اكثر اهمية للاستثمار والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: توحيد وتفعيل التشريعات الزراعية: تعد التشريعات الركيزة الاساسية التي تستند عليها المؤسسات الانتاجية للنهوض على الواقع الانتاج ي ويوفر لها الامكانية للمنافسة المنتجات الاجنبية المستوردة لبناء صناعة وطنية من خلال حماية المنتج المحلي واصلاح الاراضي الزراعية ومنع استنزافها اضافة الى تفعيل التعريفة الكمركية وايضا اضافة الى الاستثمار الزراعي (عبد الكريم جابر شخبار واخرون , حماية المنتج الم حلي في العراق وامكانية الاستفادة من التجربة التركية , سنة ٢٠١٠, صـ٢٧), فعلى المشرع العراقي توحيد القوانين في مدونة مختصة واحدة ل يسهل على المخاطبين في القانون والعاملين عليه تطبيق بنوده فضلا عما يوفر حماية للحقوق ومنع الاجتهاد والتفسير مما يخلق تعارض بين الدوائر المنفذة للقوانين فضلا عن تشريع قوانين تواكب التطورات التكنولوجي والتوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية وفرض عقوبات جنائية للمخالفين (عمر حميد مجيد, القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق , ٢٠١٨, صـ٣٣٢).

ثالثا: اصلاح السياسة الكمركية: لتعزيز البيئة القانونية الداعمة للزراعة مما يتوافق مع مبادىء اقتصاد السوق والانفتاح التجاري ودعم في الو قت نفسه التنافسية والجودة لبناء بيئة تشريعة مستقرة يمكن من للقطاع من تحقيق التنمية وتقليل النفقات بالوقت نفسه زيادة الايرادات التي تض من ديمومة القطاع , فضلا على وضع قواعد قانونية عادلة تضمن العدالة بين المنتج المحلي والمستورد(عبد الجبار خضر واخرون,اهمية الق طاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي في العراق ,جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد'صـ٢٤).

رابعاً: تشجيع وزيادة الايادي العاملة ان الايدي العاملة لها دور فعال في تطوير الانتاج الزراعي اذا لايمكن تحقيق التنمية الزراعية مالم يتم توفير الايد الماهرة القادرة على تحقيق مدخلات النشاط الزراعي ولانها احدى العناصر الانتاجية الاساسية فلابد من تطويرها عن طريق ادخاله ا في دورات تدريبية لتكتسب الخبرة الكافية وفن استخدام الاسمدة والمبيدات والبذور الجيدة وكيفية استخدام المياه لكل محصول حسب حاجته (رشا محمد مشرف واخرون , دور العوامل البشرية في تحقيق التنمية الزراعية في قضاء الفلوجة, مجلة كلية المعارف الجامعة,سنة ٢٠٢٣,صـ٢ ٩٥),وهذا كله يحد من البطالة وزيادة الايدي العاملة المنتجة فيحد من ظاهرة النزوح نحو المدن بحثا عن العمل ممايساهم في الحفاظ على ال توازن الديمغرافي ,على الدولة حماية العامل من الاستغلال وتكفل له حقوقه كمنتج وكعامل في الارض من خلال تفعيل قانون العمل (رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٣٨٦ في ٢٠١٥/١١/٩١) وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي(رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣ المن شور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٧٣٤ في ٢٠٢٣/٨/٢٨) فضلا عن استخدام الالات الحديثة بشكل واسع واحلالها محل العمل اليدوي لزيادة الانتاج الزراعي وتقليل الجهد والوقت فعلى الدولة توفير تلك الالات بالاسعار مناسبة ومدعومة (ابراهيم حربي ابراهيم , واقع القطاع الزرا عي واثاره على التنمية الزراعية في العراق للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٨) من خلال التنسيق مع وزارتي التخطيط والزراعة لتضمين النفقات اللازمة من ضمن الموازنة العامة لدولة لتكن الداعم الاساسي للنهوض بالتنمية الزراعية وهذا كله يبرز دور الدولة في وضع خطة إستراتيجية وتخصيص جزء من النفقات العامة الكافية.

خامسا: الائتمان المصرفي ويقصد بالائتمان المصرفي وهي الاموال التي يقدمها المصرف للافراد سواء طبيعين او معنويين لاشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية على ان يتعهد المدين بتسديد الدين مع الفوائد وكافة المستحقات دفعة واحدة او على شكل اقساط يحددها الم صرف ولدعم ذلك الائتمان على الدين تقديم الضمانات الكافية التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف المدين عن سداد ذلك الدين (ثوامريه ريم واخرون, دور الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلة لحالة الج زائر ٢٠٠٠–٢٠٢٠, مؤتمر القطاع المصرفي ٢٠٢٢, صـ٥٨)فان القروض الزراعية تعد من اهم الوظائف التي يقدمها المصرف الزراعي من

السيولة النقدية لغرض تمويل المشاريع الزراعية وتنميتها لذا فعلى وزارة الزراعة ودورها الفعال في دعم الفلاح العراقي لرفع كفاءة الانتاج وبنفس الوقت رفع دخل الفلاح بتفعيل قانون صندوق الاقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين (رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ المنشور في الوقائع العراقي ة بالعدد ٤١٤٢ في ١/٢٥/ ٢٠١٠ المعدل بموجب قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٣ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٢٩٠ في ٢٠١٣/٩/١٦) وهذا مايؤدي الى تشجيع القطاع الخاص على اقامة المشاريع الزراعية وتحريك عجلة التنمية لاحراز تقدم جوهري في الاداء الزراعي والنهو ض بالتنمية الزراعية وتحقيق اهدافها.

الخاتمة

من خلال ماتقدم يمكن تقديم الاستنتاجات والتوصيات التي لخصنا اليها من دراستنا على وفق الاتي:

اولا: الاستنتاجات

١. انخفاض التخصيصات الاستثمارية المعدة لمشاريع الاستصلاحات الزراعية.
٢. اعتماد سياسة التي تجعل المنتجات المحلية غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة مما ادى الى اهمال ذلك القطاع وضعف التنمية الزراعية
٣. كثرة التشريعات الزراعية وتشتتها ونصوصها المبعثرة اذ مايزال حتى وقتنا الحالي اكثر من ٤٠ قانون وتشريع نافذ اضافة الى البتروقراطية في ترويج معاملات الزراعية لحصولهم على المواد والمستلزمات الزراعية المدعومة من الدولة مما عكس سلبا على واقع القطاع الزراعي .
٤. فتح ابواب التجارة الخارجية بصورة غير صحيحة اثرت على المنتوجات الوطنية من خلال الغاء اجراءات الحماية والغاء نظام المنع ومنح الاجازات وتخفيض الرسوم الكمركية امام السلع المستوردة مما عرض المنتجات الوطنية الى المنافسة الشرسة من المنتجات المستوردة.
٥. عدم تأهيل وتطوير الايادي العاملة
٦. ان الطبيعة الريعية لاقتصاد العراقي واعتماده بشكل رئيسي على القطاع النفطي واهمل بقية القطاعات من ضمنهم القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من المشاكل المتأصلة منها الفقر والتخلف والبطالة المقنعة مما ادى الى انخفاض الدخل الزراعي واهماله.
٧. القروض الزراعية تتميز بضالتها وعدم قدرتها على النهوض وتحقيق التنمية الزراعية ولذلك لتدني البنى التحتية وشحة استخدام التكنولوجيا الحديثة لذلك القطاع فضلا على التصحر وانخفاض منسوب المياه مماجعل القطاع الزر اعي اكثر حاجة لرؤوس الاموال.
٨. اهمال الاراضي الزراعية وعدم تطبيق القانون ادى الى تحويل جنس الاراضي الزراعية الى سكنية فيعد من اهم الاسباب التي ادى الى الزحف العمراني نحو الاراضي الزراعية وتجريفها وتقطيعها الى مساحات صغيرة ومتوسطة فضلا على بيعها باسعار مناسبة مقارنة بالاراضي السكنية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة تبني سياسة الاصلاح الزراعي والتكييف الهيكلي للقطاع وزيادة معدلات الاستثمارمن خلال مشاركة القطاع الخاص وفتح المجال امامه للقيام بدوره في تنشيط القطاع الزراعي.

٢. انشاء محاكم او لجان زراعية متخصصة لحسم القضايا بسرعة واقل التكاليف في حال وقوع نزاعات تتعلق بالارض وبالاجور وبالعقود الزراعية.

٣. تفعيل صندوق الاقراض الزراعي الميسر وعلى المجلس ادارة الصندوق اصدار تعليمات لتسهيل ودعم المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي لغرض اقامة المشاريع الزراعية ودعم نشاطات التسويق الزراعي.

٤. انشاء مراكز اعلامية توعوية بالاهتمام بالقطاع الزراعي وبيان اهميته كونه احد المصادر الرئيسية لايرادات الدولة..

٥. اتباع سياسة التنوع الاقتصادية للدولة وذلك من خلال تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى ينتج عنها زيادة الايرادات العامة ورفع نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة السنوية لتناسب مع حجم متطلبات التنمية اللازمة وانشاء المشاريع واستصلاح الاراضي الزراعية.

٦. توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لتحقيق التنمية الزراعية فضلا عن جذب القطاع الخاص لكافة الانشطة الزراعية التنموية من خلال الترويج لغرض الاستثمار ومنح التسهيلات والمساعدات في اعداد هذه الفرص اقتصادياً وفنياً .

٧. بناء التنمية البشرية والقدرات المهنية من خلال بناء الاطر والملاكات الزراعية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات فضلا عن النهوض بالتعليم الزراعي واعادة تاهيل المزارع ليتمكن من الابتكار والابداع في تطوير تقنيات الزراعة ونظم البحث العلمي.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. مجيد ملوك السامرائي, الجغرافية وافاق التنمية المستدامة, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان الاردن , سنة ٢٠١٦.

٢. احد خلف حسين الدخيل *المالية العامة من منظور قانوني.* , جامعة تكريت. ٢٠١٣.

البحوث

٣. احمد هادي عبد الواحد ,دور النفقات العامة في التوزيع, منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية, سنة ٢٠٢٠.

٤. ايمن سليمان خللي , دور الايرادات العامة والنفقات في تحقيق النمو الاقتصادي , منشور في مجلة العلوم الادارية والاقتصادية , سنة ٢٠٢٠.

٥. شراك زبير,النفقات العمومية , منشور في مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية.

٦. بايزيد علي , التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها حالة مؤشر الاداء البيئي العالمي, سنة ٢٠٢٠.

٧. جيلا خالدية وغاشي هاجر فعالية السياسة المالية في النفقات العامة دراسة حالة الجزائر ٢٠١٥-٢٠١٠. *رسالة الماجستير*، سنة ٢٠١٦, صفحة ٥١.

٨. امين اسماعيل بركة, التنمية الزراعية المستدامة في البيئات الجافة دراسة تطبيقية على إقليم البطحاء – تشاد, مجلة *ميسان للدراسات الاكاديمية*، سنة ٢٠٢١,الصفحات ٦٣-٤٨.

٩. سفيان جنان, دور السياسة الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي المستدام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، سنة ٢٠١٦, الصفحات ١٢٨-١٠٧.

١٠. هالة حمزة عزيز, التنمية الزراعية المستدامة واثرها في تحقيق الأمن الغذائي تجارب دول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠). *رسالة ماجستير* ، ذي قار، العراق' كلية الادارة والاقتصاد,سنة (٢٠٢٢).

١١. ابتسام علي حسين, معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق., مجلة *العلوم الاقتصادية والادارية*، الصفحات ٣٦٦-٣٤٥.

١٢. شهباء احمد علي دور الزحف العمراني على استعمالات الاراضي الزراعية المحيطة بمدينة بغداد , منشور في *مجلة الهندسة والتنمية*، سنة ٢٠١٤, الصفحات ٤٤-١٩.

١٣. عبد العظيم حمدان, الحماية الجنائية للاراضي الزراعية من التصحر. *الجامعة العراقية*، سنة ٢٠٠٢ , الصفحات ٤٨٤-٤٧٦.

١٤. اكد سعدون بشر, راجا توما ارمتش,الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠, مجلة دراسات محاسبية ومالية ,٢٠٢٤.

١٥. مزوري الطيب, اثر الاستثمار في مشاريع البنى التحتية على الناتج المحلي الاجمالي والبطالة دولة الامارات العربية نموذجاً, مجلة دفاتر اقتصادية , دولة الجزائر,سنة ٢٠١٩.

١٦. سونيا آرزروني وارتان, الدورالاقتصادي للضرائب الكمركية فيالعراق, مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية , سنة ٢٠١٥.

١٧. احمد عمر الراوي, مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة, مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, سنة ٢٠٠٧.

١٨. مناهل مصطفى عبد الحميد, حازم صطبان حسن, دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفائته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ,مجلة دجلة , سنة ٢٠٢٤.

١٩. تحسين هادي رميض, مشكلات الانتاج الزراعي وطرائق مصالحها لتحقيق التنمية الزراعية في محافظة ديالى, مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ,٢٠٢٣,صـ٣٠.

٢٠. نور مزهر حمدي واخرون,تحليل اقتصادي لاثر الاقراض الزراعي الحكومي والمبادرة الزراعية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للم دة (١٩٩٠- ٢٠٢٠) مجلة الانبار للعلوم الزراعية ,٢٠٢٤,صـ٦٧٧.

٢١. ماجد صبار عطيوي الجابري واخرون, الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ,٢٠٢٥,ص١٦٣١

٢٢. سحر محمد عبد محمد واخرون , التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة تجريف الاراضي الزراعية في محافظة بابل واثارها البيئية, مجلة القادسية للعلوم الانسانية, سنة ٢٠٢٤, صـ٧١٥.

٢٣. كامل كاظم بشير واخرون , واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق , ٢٠١٩, مجلة الادراية والاقتصاد,صـ٣٣٤.

٢٤.طالب حسين فارس واخرون , السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي التحديات وسبل المواجهة ,صـ١٩.
٢٥.عبد الكريم جابر شخبار واخرون , حماية المنتج المحلي في العراق وامكانية الاستفادة من التجربة التركية , ٢٠١٠, صـ٢٧.
٢٦. عمر حميد مجيد, القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق , ٢٠١٨ سنة , صـ٣٣٢.
٢٧.عبد الجبار خضر واخرون,اهمية القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي في العراق ,جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد'صـ٢٤.
٢٨.رشا محمد مشرف واخرون , دور العوامل البشرية في تحقيق التنمية الزراعية في قضاء الفلوجة, مجلة كلية المعارف الجامعة,سنة ٢٠٢٣,صـ٢٩٥.
٢٩.ابراهيم حربي ابراهيم , واقع القطاع الزراعي واثاره على التنمية الزراعية في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨.
٣٠.ثوامريه ريم واخرون, دور الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلة لحالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠٢٠, مؤتمر القطاع المصرفي ٢٠٢٢, صـ٥٨.

الرسائل والاطاريح:

٢٥. صباح نعمة علي, دعاء علي عبد الحسين, متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , بحث مستل من رسالة الماجستير,٢٠١٨.

دساتير والقوانين:

٣١. قانون الادارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٥٥٠ في ٢٠١٩/٨/٥.
٣٢.قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل, المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ١٧٧٨ في ١٩٦٩/٧/١٩.
٣٣.قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ .
٣٤.قانون الاصلاح الزراعي العراقي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم١٨٨٤بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ المعدل بموجب قانون لرقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ المنشور بموجب المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٣٠٨٢ في ١٩٨٦/١/٢٧.
٣٥.جوها نسبرغ جنوب افريقيا. (٢٠٠٢). *مؤتمر القمة العالمية للتنمية*المستدامة .
٣٦.دستور العراقي سنة ٢٠٠٥, المنشور في الوقائع العراقي.
٣٧.قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢,المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٦٨١, في ٢٠٢٢/٧/٤.
٣٨.وقانون الغابات والمشاجر (رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩) المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٤٢ في ٢٠٠٩/١/٢٥.
٣٩.قانون حماية وتحسين البيئة العراقية (رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩) المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٤٢ في ٢٠٠٩/١/٢٥.
٤٠.قرارين سلطة الائتلاف المؤقتة الاول الخاص بسياسة التجارة العامة رقم (٥٤) لسنة اما القرار الثاني رقم (٣٨)لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالاستثمار الاجنبي.
٤١.قانون التعريفة الكمركية العراقي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد٤١٧٠ في ٢٠١٠/١٢/٦.
٤٢.قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١)لسنة ٢٠١٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٤٧ في ٢٠١٠/٣/١٠.
٤٣.قانون اعفاء المزارعين والفلاحين المقترضين من فوائد القروض السابقة المترتبة بذمتهم رقم (٤٩) لسنة٢٠١٢(المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٤٢ بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١.
٤٤.قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٣٨٦ في ٢٠١٥/١١/٩١.
٤٥.قانون صندوق الاقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين (رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤١٤٢ في ١/٢٥/ ٢٠١٠ المعدل بموجب قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٣ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٢٩٠ في ٢٠١٣/٩/١٦.

مصادر الكترونية:

٤٦. (food and Agriculture Organization) منظمة الفاو (https://ar.wikipedia.org/wiki).

ثانياً المراجع باللغة الانكليزية

1. Majeed Malook Al-Samarrai, Geography and Prospects for Sustainable Development, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2016.
2. Ahad Khalaf Hussein Al-Dakhil, Public Finance from a Legal Perspective, Tikrit University, 2013.

Research

3. Ahmed Hadi Abdul Wahid, The Role of Public Expenditures in Distribution, published in the Journal of the University of Babylon for Humanities, 2020. 4. Ayman Suleiman Khalili, The Role of Public Revenues and Expenditures in Achieving Economic Growth, published in the Journal of Administrative and Economic Sciences, 2020.
5. Sharak Zubeir, Public Expenditures, published in the Journal of the Field for Humanities and Social Sciences.
6. Bayazid Ali, Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and Indicators: The Case of the Global Environmental Performance Index, 2020.
7. Jila Khalidia and Ghashi Hajar, The Effectiveness of Fiscal Policy on Public Expenditures: A Case Study of Algeria 2010-2015. Master's Thesis, 2016, p. 51.
8. Amin Ismail Baraka, Sustainable Agricultural Development in Arid Environments: An Applied Study of the Batha Region of Chad, Maysan Journal of Academic Studies, 2021, pp. 48-63.
9. Sofiane Janan, The Role of Agricultural Policy in Ensuring Sustainable Food Self-Sufficiency: Achieving Sustainable Agricultural Development in the Algerian Economy, 2016, pp. 107-128.
10. Hala Hamza Aziz, Sustainable Agricultural Development and Its Impact on Achieving Food Security: Experiences of Selected Arab Countries with Special Reference to Iraq for the Period (2004-2020). Master's Thesis, Dhi Qar, Iraq, College of Administration and Economics, 2022.
11. Ibtisam Ali Hussein, Obstacles to Sustainable Agricultural Development in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, pp. 345-366.
12. Shahbaa Ahmed Ali, The Role of Urban Encroachment on the Use of Agricultural Lands Surrounding Baghdad, published in the Journal of Engineering and Development, 2014, pp. 44-19.
13. Abdul-Azim Hamdan, Criminal Protection of Agricultural Lands from Desertification, University of Iraq, 2002, pp. 476-484.
14. Saadoun Bashar, Raja Toma Armach, Government Investment Spending on the Agricultural Sector and Its Role in Achieving Agricultural Development in Iraq for the Period 1990-2020,
15. Mazuri Al-Tayeb, The Impact of Investment in Infrastructure Projects on Gross Domestic Product and Unemployment: The United Arab Emirates as a Model, Economic Notebooks Magazine, Algeria, 2019.
16. Sonia Arzrouni Wartan, The Economic Role of Customs Taxes in Iraq, Al-Gharbi Journal of Economic and Administrative Sciences, 2015.
17. Ahmed Omar Al-Rawi, The Future of the Agricultural Sector in Iraq in Light of New Changes, Al-Iraqiya Journal of Economic Sciences, 2007.

18. Manahil Mustafa Abdul Hamid, Hazem Satban Hassan, An Analytical Study of the Reality of the Tax System and Indicators of its Efficiency in Iraq for the Period (2004-2020), Dijlah Journal, 2024.
19. Tahseen Hadi Ramidh, Problems of Agricultural Production and Methods of Exploiting It to Achieve Agricultural Development in Diyala Governorate, Al-Ustadh Journal of Humanities and Social Sciences, 2023, p. 30.
20. Nour Mazhar Hamdi and others, An Economic Analysis of the Impact of Government Agricultural Lending and Agricultural Initiatives on Agricultural GDP in Iraq for the Period (1990-2020), Al-Anbar Journal of Agricultural Sciences, 2024, p. 677.
21. Majid Sabbar Atiwi Al-Jaberi and others, Urban Encroachment on Agricultural Lands, 2025, p. 1631
22. Sahar Muhammad Abd Muhammad and others, Integration of Geographic Information Systems and Remote Sensing in the Study of Agricultural Land Clearance in Babil Governorate and Its Environmental Impacts, Al-Qadisiyah Journal of Humanities, 2024, p. 715.
23. Kamil Kazim Bashir and others, The Reality of Agricultural Policies and Their Effectiveness in Achieving Sustainable Agricultural Development in Iraq, 2019, Journal of Administrative and Economic Studies, p. 334.
24. Talib Hussein Faris et al., Agricultural Policies in the Iraqi Economy: Challenges and Confrontation Means, p. 19.
25. Abdul Karim Jaber Shakbar et al., Protecting Local Products in Iraq and the Possibility of Benefiting from the Turkish Experience, 2010, p. 27.
26. Omar Hamid Majeed, Agricultural Loans and Agricultural Investment in Iraq, 2018, p. 332.
27. Abdul Jabbar Khader et al., The Importance of the Agricultural Sector for Achieving Food Security in Iraq, University of Karbala, College of Administration and Economics, p. 24.

28. Rasha Muhammad Musharraf et al., The Role of Human Factors in Achieving Agricultural Development in Fallujah District, Journal of the College of Knowledge University, 2023, p. 295.
29. Ibrahim Harbi Ibrahim, The Reality of the Agricultural Sector and Its Impact on Agricultural Development in Iraq during the Period 1990-2008.
30. Thawamriya Reem et al., The Role of Bank Credit in Financing the Agricultural Sector and Achieving Self-Sufficiency and Sustainable Development - An Analytical Study of the Case of Algeria 2000-2020, Banking Sector Conference 2022, p. 58.

Theses and Dissertations:

31. Federal Financial Management Law No. 6 of 2019, published in the Iraqi Gazette, Issue No. 4550, on August 5, 2019.
32. Iraqi Penal Code No. 111 of 1969, as amended, published in the Iraqi Gazette, Issue No. 1778, on July 19, 1969.
33. Agrarian Reform Law No. 30 of 1958.
34. Iraqi Agrarian Reform Law No. 117 of 1970, published in the Iraqi Gazette, Issue No. 1884, on May 30, 1970, amended by Law No. 106 of 1986, published in the Iraqi Gazette, Issue No. 3082, on January 27, 1986.
35. Johannesburg, South Africa. (2002). World Summit on Sustainable Development.
36. Iraqi Constitution of 2005, published in the Iraqi Gazette.
37. Emergency Food Security and Development Support Law No. 2 of 2022, published in the Iraqi Gazette, Issue No. 4681, on July 4, 2022.
38. Forestry and Woodland Law (No. 30 of 2009), published in the Iraqi Gazette, Issue No. 4142, on January 25, 2009.
39. Iraqi Environmental Protection and Improvement Law (No. 27 of 2009), published in the Iraqi Gazette, Issue No. 4142, on January 25, 2009.
40. Two Coalition Provisional Authority Decisions: the first, No. (54) of 2009, concerning General Trade Policy, and the second, No. (38) of 2003, concerning Foreign Investment.
41. Iraqi Customs Tariff Law No. (22) of 2010, published in the Official Gazette, Issue No. 4170, on December 6, 2010.
42. Iraqi Products Protection Law No. (11) of 2010, published in the Iraqi Gazette No. 4147 on March 10, 2010.
43. Law No. (49) of 2012 Exempting Farmers and Peasants from Interest Due on Previous Loans (published in the Iraqi Gazette No. 4242 on June 11, 2012).
44. Labor Law No. 37 of 2015, published in the Iraqi Gazette No. 4386 on November 1, 2015. 45. Agricultural Lending Fund Law for Peasants and Small Farmers (No. 28 of 2009, published in the Iraqi Gazette No. 4142 on January 25, 2010, amended by Law No. 30 of 2013, published in the Iraqi Gazette No. 4290 on September 16, 2013.

Electronic sources:

46. Food and Agriculture Organization (FAO) (https://ar.wikipedia.org/wiki).